الأمم المتحدة

A/78/465/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 December 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 22 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد إيفايلو **غاتيف** (بلغاريا)

أولا - مقدمة

1 - أجرت اللجنة مناقشة موضوعية بشأن البند 22 من جدول الأعمال (انظر A/78/465، الفقرة 2). ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة[1].

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/78/L.38 و A/C.2/78/L.47

2 - في الجلسة الحادية والعشرين المعقودة في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عرضت ممثلة كوبا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، مشروع قرار بعنوان "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" (A/C.2/78/L.38).

3 - وفي الجلسة الثانية والعشرين المعقودة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" (A/C.2/78/L.47)، قدمه نائب رئيس اللجنة، دييغو سيمينو (إيطاليا)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/78/L.38.

---

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء، تحت الرموز A/78/465 و A/78/465/Add.1 و A/78/465/Add.2.

(1) A/C.2/78/SR.18 و A/C.2/78/SR.21 و A/C.2/78/SR.22.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/78/L.47 (انظر الفقرة 7).

5 - وفي الجلسة نفسها أيضا، وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الاتحاد الأوروبي ببيان.

6 - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/78/L.47، قام مقدِّمو مشروع القرار A/C.2/78/L.38 بسحبه.

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

7 - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بما في ذلك مبادئه التوجيهية العامة،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وقراراتها 248/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 238/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 220/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 184/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكذلك قرارها 4/76 المؤرخ 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن استعراض أداء نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، بما في ذلك ترتيبات تمويله،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمُها وتكمِّلها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه تنفيذا كاملا، والأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه أو الانضمام إليه على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

---

(1) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

وإذ تؤكد من جديد كذلك أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، والذي تضع الجمعية العامة من خلاله التوجهاتِ الاستراتيجية الرئيسية للسياسات والطرائق التنفيذية المتبعة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والطرائق التي تنهجها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تسلم بالدور الأساسي للأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التي تستطيع أن توحد بالفعل الإجراءات العالمية المتخذة في سبيل الحد من انتشار كوفيد-19 واحتوائه، وأن تعالج الروابط الحاسمة بين الصحة والتجارة والمالية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تسلّم بأن المرض ما زال يؤثر سلبا على المساعي المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،

وإذ تلاحظ بقلق أن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 والتوترات الجغرافية - السياسية والنزاعات المندلعة وما يترتب عليها من عواقب سلبية تخلق تحديات إضافية فيما يتعلق بمسائل القضاء على الفقر والأمن الغذائي وأمن الطاقة وتكاليف المعيشة، وأن أثر تلك التحديات على البلدان النامية أشد،

1 - ***تحيط علما*** بتقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2023[(3)]؛

2 - ***ترحب*** بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، وتنوه بما أحرز حتى الآن من تقدم في النهوض بجميع الولايات المتعلقة بالإصلاح المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 279/72 و 233/75 و 4/76، وتواصل طلبها لأن تنفذ بشكل تام؛

3 - ***تشير*** إلى الطلبات الواردة في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/2023 المؤرخ 26 تموز/يوليه 2023 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وكذلك الطلبات التي سبق ورودها في قرارات المجلس 15/2019 المؤرخ 8 تموز/يوليه 2019

(3) A/78/72-E/2023/59 و A/78/72/Add.1-E/2023/59/Add.1.

و 23/2020 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020 و 25/2022 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2022 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وتكرر تأكيد كل طلب منها، وتدعو إلى تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا؛

4 - ***تؤكد مجددا*** الالتزام الوارد في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4] بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب، وتهيب بكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم، في حدود ولاية وموارد كل منها، بمساعدة الدول على تنفيذ خطة عام 2030؛

5 - ***ترحب*** بالتقدم المحرز في إنشاء أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وتؤكد من جديد أن تلك الأطر هي أهم أداة لتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية في كل بلد من البلدان المستفيدة من البرامج دعما لتنفيذها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعو في هذا الصدد جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التعاون والتآزر مع المنسقين المقيمين والعمل تحت قيادتهم وبموجب توجيهاتهم، طبقا للقرار 233/75 لكفالة اتباع نهج منسق ومتكامل في وضع وتنفيذ أطر التعاون، وتدعو كذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن توائم الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها في إطار البرامج القطرية المتعلقة بها مع الأولويات المتفق عليها لأطر التعاون، وذلك من أجل تيسير قيام منظومة إنمائية للأمم المتحدة تتسم بقدر أكبر من القوة والتنسيق والكفاءة والفعالية والمساءلة على المستوى القطري وتوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

6 - ***تشير*** إلى مناقشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي اختتم أعماله مؤخرا، والذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة)[5]، وبوثيقته الختامية، التي أُعرب فيها عن جملة أمور، منها القلق من أن المخاطر تحدق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة للتعجيل بإحراز التقدم في تحقيقها،

7 - ***تلاحظ*** الدور الحاسم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تيسير تنفيذ البلدان لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، ويظل القلق يساورها إزاء تحديات التمويل الماثلة أمام كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين والأنشطة الإنمائية ككل؛

8 - ***تحيط علما*** بالعملية التشاورية الحكومية الدولية بشأن اتفاق التمويل، التي أطلقتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتتطلع إلى نتائجها التي ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها في جزئه المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام 2024؛

9 - ***تحيط علما أيضا*** بالعملية التشاورية الحكومية الدولية بشأن نموذج تمويل نظام المنسقين المقيمين التي أطلقتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتتطلع إلى نتائجها التي سيُسترشد بها في تقرير الأمين العام المُكرّس للموضوع؛

---

(4) القرار 1/70.

(5) القرار 1/78.

10 - ***تلاحظ*** أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات المقبل سيجري في عام 2024، وفي هذا الصدد، تهيب بالأمين العام أن يقدم، في حدود الموارد المتاحة، ابتداء من حزيران/يونيه 2024، تقارير مرحلية، بوسائل منها مذكرات الإحاطة، والإحاطات غير الرسمية، ودراسات الحالات، مع التركيز على النتائج الإنمائية، عن تنفيذ جميع الأحكام والولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 233/75 بما في ذلك عن إدماج وتعميم الأحكام والولايات، مثل تلك المبيّنة في إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وتلك المتعلقة بإسراع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، قبل إجراء المفاوضات المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وبعد إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة وشاملة مع الدول الأعضاء، بحلول 1 شباط/فبراير 2024، وتشدد على أن هذه الجهود ينبغي أن تُقدِّم معلومات عن الثغرات والتحديات المحتملة التي يتعين على الدول الأعضاء النظر فيها، بغية تعظيم الفائدة من تفاعل الدول الأعضاء مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتقديم التوجيه لها؛

11 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا تحليليا شاملا مدعوما بالأدلة يغطي جميع الأحكام ويتناول التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات في سياق تنفيذ الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة 233/75 إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك في إطار تقريره السنوي المقدم إلى المجلس في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من دورته لعام 2024، ولكي تسترشد به الدورة المقبلة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، المقرر أن تنطلق في عام 2024؛

12 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية".